

• النوع الأربعون :

مَعْرِفَةُ التَّابِعِينَ

هُوَ وَمَا قَبْلَهُ أَصْلَانِ عَظِيمَانِ ؛ بِهِمَا يُعْرَفُ الْمُرْسَلُ ،
وَالْمُتَّصِلُ ، وَاحِدُهُمْ : « تَابِعِي » وَ « تَابِعٌ » .

قِيلَ : هُوَ مَنْ صَحِبَ صَحَابِيًّا ، وَقِيلَ : مَنْ لَقِيَهُ ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ .

(النوع الأربعون : معرفة التابعين

هو وما قبله أصلان عظيمان بهما يعرف المرسل والمتصل . واحداهم
« تَابِعِي » وَ « تَابِعٌ ») .

واختلف في حده :

(قِيلَ) أَي : قَالَ الْخَطِيبُ^(١) : (هُوَ مَنْ صَحِبَ صَحَابِيًّا) ، وَلَا يُكْتَفَى
فِيهِ بِمُجَرَّدِ اللَّقْيِ ، بِخِلَافِ الصَّحَابِيِّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ؛ لَشَرَفِ مَنْزِلَةِ النَّبِيِّ
ﷺ ، فَالاجْتِمَاعُ بِهِ يُؤَثِّرُ النُّورَ الْقَلْبِيَّ أَوْضَاعًا مَا يُؤَثِّرُهُ الْاجْتِمَاعُ الطَّوِيلُ
بِالصَّحَابِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَخْيَارِ .

(وَقِيلَ) : هُوَ (مَنْ لَقِيَهُ) وَإِنْ لَمْ يَصْحَبْهُ كَمَا قِيلَ فِي الصَّحَابِيِّ ،
وَعَلَيْهِ الْحَاكِمُ .

(١) « الكفاية » (ص : ٥٩) .

قال ابن الصلاح^(١) : وهو أقرب .

قال المصنّف : (وهو الأظهر) .

قال العراقي^(٢) : وعليه عملُ الأكثرين من أهل الحديث ، فقد ذكر مسلم وابن حبان : «الأعمش» في طبقة التابعين .

وقال ابن حبان : أخرجناه في هذه الطبقة ؛ لأنَّ له لُقياً وحفظاً ، رأى أنساً ، وإن لم يصحَّ له سماعُ المسندِ عنه .

وقال الترمذي^(٣) : لم يسمع من أحدٍ من الصحابة .

وعده أيضاً فيهم الحافظ عبد الغني ، وعدَّ فيهم : يحيى بن أبي كثير لكونه لقي أنساً ، وموسى بن أبي عائشة لكونه لقي عمرو بن حريث .

واشترط ابن حبان أن يكون رآه في سنٍّ من يحفظ عنه ، فإن كان صغيراً لم يحفظ عنه فلا عبرة برؤيته ، كخلف بن خليفة ، عده في أتباع التابعين ، وإن رأى عمرو بن حريث لكونه كان صغيراً^(٤) .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣١٧) . (٢) «التبصرة» (٣/ ٤٥) .

(٣) «جامع الترمذي» (١/ ٢٢) .

(٤) قال ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٢٧٠) :

«لم يدخل خلف بن خليفة في التابعين وإن كان له رؤية من الصحابة ؛ لأنه رأى عمرو ابن حريث وهو صبي صغير ، ولم يحفظ عنه شيئاً ، فإن قال قائل : فلم أدخلت الأعمش في التابعين ، وإنما له رؤية دون رواية ، كما لخلف بن خليفة سواء ؟ يقال له : إن الأعمش رأى أنساً بواسط يخطب ، والأعمش بالغ يعقل وحفظ منه خطبته ، ورآه بمكة يصلي عند المقام ، وحفظ عنه أحرفاً حكاها ، فليس حكم البالغ إذا رأى وحفظ كحكم غير البالغ إذا رأى ولم يحفظ» .

قال العراقي^(١) : وما اختاره ابنُ حبان له وجهٌ ، كما اشترط في الصحابيِّ رؤيته وهو مُميزٌ .

قال : وقد أشار النبي ﷺ إلى الصحابة والتابعين بقوله : « طوبى لمن رآني وآمن بي ، وطوبى لمن رأى من رآني » الحديث ، فاكْتَفَى فيهما بمَجَرَّد الرؤية .

● تنبيه :

قال ابنُ الصلاح^(٢) : مُطْلَقُ التابعيِّ مَخْصُوصٌ بِالتابعِ بِإِحْسَانٍ .
قال العراقي^(٣) : فَإِنْ أَرَادَ بـ «الإحسانِ» الإسلامَ فواضِحٌ ، إِلَّا أَنْ الإحسانَ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَيْهِ ، فَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْكَمَالَ فِي الْإِسْلَامِ وَالْعَدَالَةِ ، فَلَمْ أَرِ مَنْ اشْتَرَطَ ذَلِكَ فِي حَدِّ التَّابِعِيِّ ، بَلْ مَنْ صَنَّفَ فِي الطَّبَقَاتِ أَدْخَلَ فِيهِمُ الثَّقَاتِ وَغَيْرَهُمْ .

قَالَ الْحَاكِمُ : هُمْ خَمْسَ عَشْرَةَ طَبَقَةً .

الْأُولَى : مَنْ أَذْرَكَ الْعَشْرَةَ : قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، وَابْنُ الْمُسَيَّبِ وَغَيْرُهُمَا .

وَعَلِطَ فِي ابْنِ الْمُسَيَّبِ ؛ فَإِنَّهُ وُلِدَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ ، وَلَمْ يَسْمَعْ أَكْثَرَ الْعَشْرَةِ ، وَقِيلَ : لَمْ يَصِحَّ سَمَاعُهُ مِنْ غَيْرِ سَعْدٍ .

(١) «التقييد والإيضاح» (ص : ٣١٩) . (٢) «علوم الحديث» (ص : ٣١٧) .

(٣) «التقييد» (ص : ٣٢٠) .

وَأَمَّا قَيْسٌ؛ فَسَمِعَهُمْ، وَرَوَى عَنْهُمْ، وَلَمْ يُشَارِكْهُ فِي هَذَا
أَحَدٌ. وَقِيلَ: لَمْ يَسْمَعْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ.
وَيَلِيهِمْ: الَّذِينَ وُلِدُوا فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَوْلَادِ
الصَّحَابَةِ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي طَبَقَاتِ التَّابِعِينَ، فَجَعَلَهُمْ مُسْلِمٌ ثَلَاثَ طَبَقَاتٍ، وَابْنُ
سَعْدٍ أَرْبَعَ طَبَقَاتٍ.

و (قَالَ الْحَاكِمُ^(١): هُمْ [خَمْسَ عَشْرَةَ]^(٢) طَبَقَةً:

الْأُولَى: مَنْ أَدْرَكَ الْعَشْرَةَ مِنْهُمْ: (قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَ) سَعِيدُ
(ابْنُ الْمُسَيْبِ، وَغَيْرُهُمَا) قَالَ: كَأَبِي عُثْمَانَ التَّهْدِي، وَقَيْسُ بْنُ عِبَادٍ،
وَأَبِي سَاسَانَ حُصَيْنِ بْنِ الْمُنْذِرِ، وَأَبِي وَائِلٍ، وَأَبِي رَجَاءٍ الْعَطَارْدِيُّ.
(وَعَلِطَ فِي ابْنِ الْمُسَيْبِ، فَإِنَّهُ وُلِدَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ) فَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي
بَكْرٍ، وَلَا مِنْ عُمَرَ عَلَى الصَّحِيحِ، (وَلَمْ يَسْمَعْ) أَيْضًا (أَكْثَرَ الْعَشْرَةِ) قَالَهُ
ابْنُ الصَّلَاحِ^(٣).

(وَقِيلَ: لَمْ يَصْخَّ سَمَاعُهُ مِنْ) أَحَدٍ مِنْهُمْ (غَيْرِ سَعْدٍ).

قَالَ الْعِرَاقِيُّ^(٤): كَانَ ابْنُ الصَّلَاحِ أَخَذَ هَذَا مِنْ قَوْلِ قَتَادَةَ الَّذِي رَوَاهُ

(١) فِي «ص»، «م»: «خَمْسَةُ عَشْرَ»، وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْمَطْبُوعِ وَ«الْمَعْرِفَةُ» لِلْحَاكِمِ (ص: ٤٢).

(٢) «مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص: ٤٢ - ٤٦).

(٣) «عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص: ٣١٨). (٤) «التَّقْيِيدُ» (ص: ٣٢٠).

مسلم في مُقدمة «صحيحه»^(١) من رواية همام قال: دخل أبو داود الأعمى على قتادة، فلما قام، قالوا: إن هذا يزعم أنه لقي ثمانية عشر بدرية، فقال قتادة: هذا كان سائلاً قبل الجارف، لا يعرض في شيء من هذا، ولا يتكلم فيه، فوالله ما حدثنا الحسن عن بدري مُشافهةً، ولا حدثنا سعيد بن المسيب عن بدري مُشافهةً، إلا عن سعد بن مالك. نعم؛ أثبت أحمد بن حنبل سماعه من عمر.

وقال ابن معين: رأى عمر وكان صغيراً.

وقال أبو حاتم: رآه على المنبر يُنعى النعمان بن مقرن.

قال العراقي^(٢): وأما سماعه من عثمان وعلي، فإنه ممكن غير مُمتنع، لكن لم أر في «الصحيح» التصريح بسماعه منهما.

نعم؛ في «مسند أحمد»^(٣) من رواية موسى بن وردان: سمعت سعيد بن المسيب يقول: سمعت عثمان يقول - وهو يخطب على المنبر - : كنت أبتاع الثمر من بطن من اليهود، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: «إذا اشتريت فاكثل» الحديث.

وهو عند ابن ماجه^(٤) بلفظ: «عن»، دون التصريح بالسماع.

وفي «المسند»^(٥) أيضاً بسند جيد؛ قال: ثنا الوليد بن مسلم:

(٢) «التقييد» (ص: ٣٢١).

(٤) «السنن» (٢٢٣٠).

(١) «صحيح مسلم» (١٧/١).

(٣) (٦٢/١).

(٥) «المسند» (٧٠/١).

حدَّثني شعيبُ أبو شَيْبة : سمعتُ عطاءَ الخراسانيَّ يقول : سمعتُ سعيدَ ابنَ المسيبِ يقول : رأيتُ عثمانَ قاعِداً في المقاعدِ ، فدعا بطعامٍ ما مسَّته النَّارُ ، فأكله ثُمَّ قام إلى الصَّلَاةِ ، الحديث .
فثبتَ سماعُه مِن عُثمانَ ، واللَّه أعلمُ .

(وأما قيسٌ ؛ فسمعَهُم ، وروى عنهم ، ولم يشاركه في هذا أحدٌ .
وقيلَ : لم يسمع عبدَ الرحمن) بنَ عوفٍ ؛ قاله أبو داود^(١) .

(ويُليهم) أي : يلي الطَّبة الأولى : (الذين وُلِدُوا في حياةِ رسولِ الله ﷺ من أولادِ الصحابةِ) كعبدِ الله بنِ أبي طلحة ، وأبي أُمّامةٍ سعدِ بنِ سهلِ ابنِ حنيفةٍ ، وأبي إدريسَ الخولانيِّ ، كذا قال ابنُ الصلاح^(٢) .
وقال البلقينيُّ^(٣) : هذا كلامٌ لا يستقيمُ ، لا معنى ولا نقلاً .

أما المعنى : فكيف يجعلُ مَنْ وُلِدَ في حياةِ رسولِ الله ﷺ يلي مَنْ وُلِدَ بعده ، والصوابُ أن يجعلَ هذا مُقدِّماً ، وتلك الطَّبةُ تليه .

وأما الثَّقَلُ : فلم يذكر الحاكمُ ذلك ، ولكنه عدَّ المُخضرمين ، [ثُمَّ]^(٤) قال : ومن التابعين بعد المُخضرمين طَبقةٌ وُلِدُوا في زمانِهِ ﷺ ولم يسمعوا منه ، فذكرَ أبا أُمّامةٍ ومحمدَ بنَ أبي بكرٍ الصُّديق ونحوهما ، ولم يذكر عبدَ الله بنَ أبي طلحة ولا أبا إدريسَ .

(١) «سؤالات الآجري» (ص : ١١٣ ، ١١٤) .

(٢) «علوم الحديث» (ص : ٣٢٢) . (٣) «محاسن الاصطلاح» (ص : ٤٤٦) .

(٤) سقط من «ص» و «م» .

ثم إنَّ الحاكمَ لما ذكر الطبقة الأولى . قال : والطبقةُ الثانيةُ : الأسودُ ابنُ يزيدَ ، وعلقمةُ بنُ قيسٍ ، ومسروقٌ ، وأبو سلمةُ ابنِ عبدِ الرحمنِ ، وخارجةُ بنُ زيدٍ وغيرهم .

والطبقة الثالثةُ : الشَّعْبِيُّ ، وشريحُ بن الحارثِ ، وعبيدُ الله بن عبد الله ابن عتبة ، وأقرانُهم .

ثم قالَ : وهُم خَمْسَ عشرةَ طبقةً ، آخرُهم مَنْ لقي أنسَ بنَ مالكٍ مِنْ أَهْلِ البصرةَ ، وعبدَ الله بنَ أبي أوفى مِنْ أَهْلِ الكوفةِ ، والسائبُ بنُ يزيدَ مِنْ أَهْلِ المدينةِ ، وعبدَ الله بن الحارثِ بن جزءٍ مِنْ أَهْلِ الحجازِ ، وأبا أُمَامَةَ الباهلي مِنْ أَهْلِ الشَّامِ . انتهى .

فلم يعدَّ مِنَ الطبقاتِ سوى الثلاثةِ الأولى والأخيرةِ .

وأما أولادُ الصحابةِ فَلَمْ يَذْكُرْهُمْ إِلَّا بعدَ الْمُخَضَّرِمينَ ، فقدمه ابنُ الصلاحِ والمصنَّفُ هنا ، فَحَصَلَ فيه وهمٌ وإلباسٌ .

وَمِنَ التَّابِعِينَ : الْمُخَضَّرَمُونَ - وَاحِدُهُمْ : «مُخَضَّرَمٌ» بِفَتْحِ الرَّاءِ - : وَهُوَ الَّذِي أَذْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَزَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَسْلَمَ وَلَمْ يَرَهُ .

وَعَدَّهُمْ مُسْلِمٌ عَشْرِينَ نَفْسًا ، وَهُمْ أَكْثَرُ ، وَمَنْ لَمْ يَذْكُرْهُ : أَبُو مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيُّ وَالْأَحْنَفُ .

(ومن التابعين : المخضرمون ، واحدُهم : «مُخَضَّرَمٌ» بفتح الرَّاءِ وهو

الذي أدرك الجاهلية ، وزمن النبي ﷺ ، [وَأَسْلَمَ] ^(١) ، ولم يره) ولا صحبة له .

هذا مصطلح أهل الحديث فيه ؛ لأنه متردد بين طبقتين لا يُدرى من أيتهما هو ، من قولهم : «لَحْمٌ مُخْضَرَمٌ» : لا يُدرى من ذكرٍ هو أو أنثى ، كما في «المُحْكَم» و«الصُّحَا ح» . و«طَعَامٌ مُخْضَرَمٌ» : ليس بحلوٍ ولا مُرٍّ ، حكاه ابن الأعرابي .

وقيل : من «الخَضْرَمَة» بمعنى القَطْع ، من «خَضَرُمُوا آذَانَ الْإِبِلِ» : قَطَعُوهَا ؛ لأنه اقتطع عن الصحابة ، وإن عاصر ، لعدم الرؤية .

أو من قولهم : «رَجُلٌ مُخْضَرَمٌ» ناقص الحَسَبِ . وقيل : ليس بكريم النَّسَبِ . وقيل : دَعِيٌّ . وقيل : لا يُعرف أبواه . وقيل : ولدته السَّرَارِي ، لكونه ناقص الرتبة عن الصحابة ، لعدم الرؤية مع إمكانه . وسواء أدرك في الجاهلية نصف عمره أم لا .

والمراد بـ«إدراكها» : قال المصنّف في «شرح مسلم» ^(٢) : ما قَبْلَ البَعْثَةِ .

قال العراقي ^(٣) : وفيه نظرٌ . والظاهر : إدراك قومِهِ ، أو غيرهم على الكُفْرِ قَبْلَ فتحِ مكة ؛ فإنَّ العربَ [بعده] ^(٤) بَادَرُوا إلى الإسلامِ وزالَ أمرُ الجاهلية ، وخطبَ ﷺ في الفتحِ بإبطالِ أمرها ، وقد ذكر

(١) سقط من «ص» و «م» . (٢) «شرح النووي» (١/١٣٩) .

(٣) «التقييد» (ص : ٣٢٤) .

(٤) ليس في «ص» ، ولا «التقييد» للعراقي (ص : ٣٢٤) .

مسلم في المُخْضَرَمِينَ يُسَيِّرُ بْنُ عَمْرٍو ، وَإِنَّمَا وُلِدَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ^(١) .
أما المُخْضَرَمُ في اصطلاح أهلِ اللُّغَةِ : فهو الذي عاش نصفَ عُمره
في الجاهلية ، ونصفه في الإسلام ، سواء أدرك الصُّحْبَةَ أم لا .
فبين الاصطلاحين عُمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ ؛ فحكيمُ بْنُ حِزَامٍ
مُخْضَرَمٌ باصطلاح اللُّغَةِ ، لا الحديث .

وَيُسَيِّرُ بْنُ عَمْرٍو مُخْضَرَمٌ باصطلاح الحديث لا اللُّغَةِ .

وحكى بعض أهلِ اللُّغَةِ ، «مُخْضَرَمٌ» بالكسر .

وحكى ابنُ خُلَّكَانٍ : «مُخْضَرَمٌ» بالحاءِ المُهْمَلَةِ ، والكسرِ أيضًا .

وذكر العسكريُّ في «الأوائلِ» أنَّ المُخْضَرَمَ مِنَ المعاني التي حَدَّثَتْ
في الإسلام ، وسُميت بأسماء كانت في الجاهلية لمعانٍ أُخَرَ ، ثم ذَكَرَ أَنَّ
أَصْلَهُ من «خَضَرَمْتُ»^(٢) الْغُلَامَ إِذَا خَتَّتُهُ ، وَالْأُذُنَ إِذَا قَطَعْتَ طَرَفَهَا ،
فكَأَنَّ زَمَانَ الْجَاهِلِيَّةِ قَطَعَ عَلَيْهِ ، أَوْ مِنَ الْإِبِلِ الْمُخْضَرَمَةِ وَهِيَ الَّتِي تُتِجَتُ
من الْعَرَابِ وَالْيَمَانِيَةِ .

قال : وهذا أعجبُ القولينِ إليَّ .

(وَعَدَّهُمْ مُسْلِمًا) بَنُ الْحِجَاكِ فَبَلَغَ بِهِمْ (عَشْرِينَ نَفْسًا) وَهُمْ :

(١) بقية كلام العراقي : «وكان له عند موت النبي ﷺ دون العشر سنين ، فأدرك بعض زمن
الجاهلية في قومه . والله أعلم» .

(٢) في «م» : «خضرت» .

أبو عمرو سَعْدُ بْنُ إِيَّاسِ الشَّيْبَانِيُّ ، وسويدُ بْنُ غَفَلَةَ ، وشريحُ بْنُ هَانِيٍّ ، وَيُسَيْرُ بْنُ عَمْرِو بْنِ جَابِرٍ ، وَعَمْرُو بْنُ مَيْمُونِ الْأَوْدِيِّ^(١) ، وَالْأَسْوَدُ ابْنُ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ ، وَالْأَسْوَدُ بْنُ هِلَالٍ الْمُحَارِبِيِّ ، وَالْمَعْرُورُ بْنُ سَوِيدٍ ، وَعَبْدُ خَيْرِ بْنِ يَزِيدَ الْخَيَوَانِيِّ^(٢) ، وَشَبِيلُ بْنُ عَوْفٍ الْأَحْمَسِيِّ ، وَمَسْعُودُ بْنُ حِرَاشٍ - أَخُو رَبْعِي - ، وَمَالِكُ بْنُ عَمِيرٍ ، وَأَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ ، وَأَبُو رَجَاءٍ الْعَطَارْدِيُّ ، وَغُنَيْمُ^(٣) بْنُ قَيْسٍ ، وَأَبُو رَافِعٍ الصَّائِغُ ، وَأَبُو الْحَلَالِ الْعَتَكِيُّ ، وَاسْمُهُ : رَبِيعَةُ بْنُ زُرَّارَةَ ، وَخَالِدُ بْنُ عُمَيْرٍ الْعَدَوِيُّ ، وَثَمَامَةُ بْنُ حَزْنٍ الْقَشِيرِيُّ ، وَجَبْرِ بْنُ نَفِيرٍ الْحَضْرَمِيُّ .

(وهم أكثر) مِنْ ذَلِكَ . (وممن لم يذكره) مُسْلِمٌ :

(أبو مسلم) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَوْبٍ - بوزن «عمر» - ، (الْخَوْلَانِيُّ ، وَالْأَحْنَفُ) وَاسْمُهُ : الضُّحَاكُ بْنُ قَيْسٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُكَيْمٍ ، وَعَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَصَمِّ ، وَأَبُو أُمَيَّةَ الشَّعْبَانِيُّ ، وَأَسْلَمُ مَوْلَى عُمَرَ ، وَأُوَيْسُ الْقَرْنِيِّ ، وَأَوْسَطُ الْبَجَلِيِّ ، وَجَبْرِ بْنُ الْحَوِيرِثِ ، وَجَابِرُ الْيَمَانِيِّ ، وَشَرِيحُ ابْنِ الْحَارِثِ الْقَاضِي ، وَأَبُو وَائِلٍ شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُسَيْلَةَ الصُّنَابَحِيِّ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنَمٍ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَرْبُوعَ ، وَعَبِيدَةُ بْنُ عَمْرِو السَّلْمَانِيِّ ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ ، وَكَعْبُ

(١) فِي «م» : «الْأَزْدِيُّ» ؛ خَطَأً .

(٢) فِي «م» : «الْخَيْرَانِيُّ» بِالرَّاءِ ، وَفِي «ص» : «الْحَيَوَانِيُّ» بِالْحَاءِ ؛ خَطَأً .

(٣) فِي «ص» : «غَنَمٌ» ؛ خَطَأً .

الأخبار ، ومُرَّة بن شراحيل ، ومسروق بن الأجدع ، وأبو صالح الأنماري .
قيل : وأبو عُتبة الخولاني ، هذا ما ذكره العراقي ^(١) .

ومنهم ممن لم يذكره : الأباء بن قيس الأسدي ، والأجدع بن مالك
الهمداني والد مسروق ، وأبو رهم أحزاب بن أسيد السمعي ، وأرطاة بن
سهيّة - وهي أمّه - ، وأبوه : زفر بن عبد الله الغطفاني المزني ،
وأرطبان ^(٢) المزني جد عبد الله بن عون ، وأرطاة بن كعب الفزاري .

في خلائق آخرين ، ذكرهم شيخ الإسلام ابن حجر في كتاب
«الإصابة» ، وأرجو أن أفردهم ^(٣) في مؤلف - إن شاء الله تعالى .

وَمِنْ أَكْبَرِ التَّابِعِينَ الْفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ : ابْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَالْقَاسِمُ بْنُ
مُحَمَّدٍ ، وَعُرْوَةُ ، وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ،
وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ ، وَسَلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ .

وَجَعَلَ ابْنُ الْمُبَارَكِ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بَدَلَ أَبِي سَلَمَةَ ، وَجَعَلَ
أَبُو الزُّنَادِ بَدْلَهُمَا أَبَا بَكْرٍ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ .

وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ : أَفْضَلُ التَّابِعِينَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ ،

(١) «التقييد والإيضاح» (ص : ٣٢٥) .

(٢) في «ص» و «م» : «أرطاة» خطأ ، والصواب ما أثبت .

راجع : «الإصابة» (١/ ١٩١) .

(٣) في «ص» : «أحررهم» .

قِيلَ : فَعَلَقَمَةُ وَالْأَسْوَدُ ؟ قَالَ : هُوَ وَهُمَا . وَعَنْهُ : لَا أَعْلَمُ فِيهِمْ
مِثْلَ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ وَقَيْسٍ . وَعَنْهُ : أَفْضَلُهُمْ قَيْسٌ ،
وَأَبُو عُثْمَانَ ، وَعَلَقَمَةُ ، وَمَسْرُوقٌ .

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ خَفِيفٍ : أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ : أَفْضَلُ
التَّابِعِينَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَأَهْلُ الْكُوفَةِ : أُوَيْسٌ ، وَالْبَصْرَةِ :
الْحَسَنُ .

وَقَالَ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ : سَيِّدَتَا التَّابِعِيَّاتِ : حَفْصَةُ بِنْتُ سِيرِينَ ،
وَعَمْرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَتَلِيَهُمَا أُمُّ الدَّرْدَاءِ .

(وَمِنْ أَكْبَارِ التَّابِعِينَ : الْفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ) مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ : سَعِيدُ (بْنِ)
الْمُسَيَّبِ ، وَالْقَاسِمُ (بْنُ مُحَمَّدٍ) بَنِ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ ، (وَعَرُوءَةُ) بِنُ الزَّيْبِرِ ،
(وَخَارِجَةُ بِنُ زَيْدٍ) بِنُ ثَابِتٍ ، (وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بِنِ عَوْفٍ ،
(وَعَبِيدُ اللَّهِ بَنُ عَبْدِ اللَّهِ بِنِ عَتَبَةَ) بِنِ مَسْعُودٍ ، (وَسَلِيمَانُ بْنُ يَسَارٍ)
الْهَلَالِيُّ أَبُو أَيُّوبَ ؛ هَكَذَا عَدَّهُمْ أَكْثَرُ عُلَمَاءِ الْحِجَازِ .

(وَجَعَلَ ابْنُ الْمُبَارَكِ : سَالِمَ بَنَ عَبْدِ اللَّهِ) بِنِ عُمَرَ ، (بَدَلَ : أَبِي سَلَمَةَ .
وَجَعَلَ أَبُو الزِّنَادِ بَدْلَهُمَا) أَيِ : سَالِمٍ أَوْ أَبِي سَلَمَةَ : (أَبَا بَكْرٍ ابْنَ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ) .

وَعَدَّهُمْ ابْنُ الْمَدِينِيِّ اثْنِي عَشَرَ : ابْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَأَبُو سَلَمَةَ ،
وَالْقَاسِمُ ، وَخَارِجَةُ ، وَأَخُوهُ إِسْمَاعِيلُ ، وَسَالِمٌ ، وَحَمْرَةُ وَزَيْدٌ وَعَبِيدُ اللَّهِ

وبلالُ بنو عبدِ الله بنِ عمر ، وأبانُ بنُ عثمان ، وقبيصةُ بنُ ذؤيب .
(وعن أحمدَ بن حنبلٍ قال : أفضلُ التابعينَ) : سعيدُ (ابنُ المسيبِ .
قيل) له : (فعلقمةُ ، والأسودُ قال : هو وهما .

وعنه) أيضًا : (لا أعلمُ فيهم) أي : التابعينَ (مثلَ أبي عثمانَ النَّهْدِيِّ ،
وقيس) بن أبي حازم .

(وعنه) أيضًا : (أفضلُهُم : قيسُ ، وأبو عثمانَ) النَّهْدِيُّ ، (وعلقمةُ
ومسروقُ) . وهؤلاء كانوا فاضلين ، ومنِ عليَّةِ التابعين .

(وقال أبو عبد الله) محمدُ (بنُ خَفِيفٍ) الشيرازيُّ : (أهلُ المدينةِ
يقولون : أفضلُ التابعينَ ابنُ المسيبِ . وأهلُ الكوفةِ) يقولون : (أويسُ)
القرني ، (و) أهلُ (البصرة) يقولون : (الحسنُ) البصري .
واستحسنه ابنُ الصلاح^(١) .

وقال العراقي^(٢) : الصحيحُ بلِ الصوابُ : ما ذهب إليه أهلُ الكوفةِ ،
لما روى مُسلمٌ في «صحيحه»^(٣) عن عُمر بن الخطَّابِ قال : سمعتُ
رسولَ الله ﷺ يقول : «إِنَّ خَيْرَ التابعينَ رَجُلٌ يُقَالُ له : أُويسُ» الحديث .
قال : فهذا قاطعٌ لِلنزاع .

قال : وأما تفضيلُ أحمدَ لابنِ المسيبِ وغيره ؛ فلعله لم يبلغه
الحديثُ ، أو لم يصحَّ عنده ، أو أراد بالأفضلية في العلم لا الخيرية .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٢٦) . (٢) «التقييد» (ص : ٣٢٦) .

(٣) «صحيح مسلم» (١٨٨/٧ ، ١٨٩) .

وقال البلقيني^(١) : الأحسن أن يُقال : الأفضل من حيث الزهد والورع^(٢) : أويس ، ومن حيث حفظ الخبر والأثر : سعيد .

وقال أحمد : ليس أحد أكثر فتوى في التابعين من الحسن وعطاء ، كان عطاء مفتي مكة ، والحسن مفتي البصرة .

(وقال) أبو بكر (ابن أبي داود : سيدنا التابعيات حفصة بنت سيرين ، وعمره بنت عبد الرحمن ، وتليهما : أم الدرداء) الصغرى : هجيمة - ويقال : هجيمة - وليست كهما .

وقال إياس بن معاوية : ما أدركت أحدا أفضله على حفصة - يعني : بنت سيرين - ، فقليل له : الحسن وابن سيرين ؟ فقال : أما أنا فما أفضل عليها أحدا .

* * *

وَقَدْ عَدَّ قَوْمٌ طَبَقَةً فِي التَّابِعِينَ ، وَلَمْ يَلْقُوا الصَّحَابَةَ ، وَطَبَقَةً وَهُمْ صَحَابَةٌ ، فَلْيَتَفَتَّنْ لِدَلِيلِكَ .

(وقد عدَّ قومٌ طبقة في التابعين ولم يلقوا الصحابة) فهم من أتباع التابعين ؛ كإبراهيم بن سويد النخعي ، لم يدرك أحدا من الصحابة ، وليس بإبراهيم بن يزيد النخعي الفقيه .

وبكير بن أبي السميطة - بفتح السين وكسر الميم - ، لم يصح له عن أنس رواية ، إنما أسقط قتادة من الوسط .

(١) «محاسن الاصطلاح» (ص : ٤٥٦) .

(٢) في «ص» : «الورع والزهد» .

ووقع لقوم عكس ذلك ؛ فعُدوا طبقة من التابعين في أتباع التابعين ،
لكون الغالب عليهم روايتهم عنهم ؛ كأبي الزناد عبد الله بن ذكوان ، لقي
ابن عمر وأنسا .

(و) عدّ قوم في التابعين (طبقة ، [وهم] ^(١) صحابة) :

إمّا غلطاً ، كالنعمان وسويد ابني مقرن ، عدّهما الحاكم في الإخوة من
التابعين ، وهما صحابيَّان معروفان .

أو لكون ذلك الصحابي من صغار الصحابة ، يُقارب التابعين في كون
روايته - أو غالبها - عن الصحابة ، كما عدّ مسلم في التابعين : يوسف بن
عبد الله بن سلام ، ومحمود بن ليدي .

ووقع لقوم عكس ذلك ، فعُدوا بعض التابعين في الصحابة .

وكثيراً ما يقع ذلك لمن يُرسل ، كما عدّ محمد بن الربيع الجيزي :
عبد الرحمن بن غنم الأشعري ، ممّن دخل مضر من الصحابة ، وليس
منهم على الأصحّ ، (فليتفطن لذلك) وأمثاله .

● فوائد :

قال البلقيني ^(٢) : أول التابعين موتاً : أبو زيد معمر بن زيد ، قُتل
بخراسان - وقيل : بأذربيجان - سنة ثلاثين .

(١) في «ص» و «م» : «في» ، والمثبت من المطبوع .

(٢) «محاسن الاصطلاح» (ص : ٤٥٨) .

وآخرهم موتاً خلفُ بن خليفة ، سنة ثمانين ومائة .

● تنبيه :

أفرد الحاكم في «علوم الحديث» نوعاً لأتباع التابعين ، وسيأتي في
الأنواع المزيدة .

* * *